

مقدمة

الإطار العام للبحث

مدخل

مشكلة البحث وحدوده

اهداف البحث

منهج البحث

خطوات البحث وهيكله

مقدمه

الاطار العام للبحث

مدخل

=====

يعانى التعليم فى الجمهورية العربية اليمنية - كما تعانى النظم التعليمية فى كثير من البلدان النامية - من مشكلات كثيرة ومتراكمة ومتزايدة. ولا ريب أن أبرز هذه المشكلات والقاسم المشترك الأعظم بينها جميعا مشكلة المعلم المحلى : نقصا فى العدد وتدنيا فى الإعداد. ولا خشية من القول أن هذه المشكلة تاريخية، بمعنى أن وجودها راجع إلى بداية إنشاء نظام التعليم الحديث عام ٦٣/٦٤ أو قبله، وراهنة، بمعنى أنها موجودة الآن، ومستقبلية بمعنى أن احتمال امتدادها إلى المستقبل - على الأقل المستقبل المنظور - أمر وارد ما لم تبذل مجهودات كبيرة ومناسبة للحد منها وإنهائها.

وليس المقصود من التشديد على ضخامة هذه المشكلة وحدتها فى هذا الاستدلال إغفال المجهودات المبذولة للتغلب عليها. بيد أنه ليس بالإمكان تجاهل الإخفاق فى موازاة التوسع الكبير فى التعليم فى كافة مراحل وفروعه بتوسع مماثل فيما يتعلق بتوفير المعلم المحلى الدائم بالكم والكيف المناسبين. ولتسيير عملية التعليم كان اللجوء إلى تكتيك التوفير الطارىء للمعلم يمنيا كان أم غير يمنى بأكثر من طريقة وأسلوب.

من الطرق والأساليب المتبعة فى توفير معلم الضرورة فى اليمن: الإلزام لمتخرجى الثانوية والجامعة لمدة عام دراسى، والتعاقد مع من يرغبون فى العمل بمهنة التعليم. وقد بلغت نسب العاملين بمهنة التعليم من هؤلاء الملزمين والمتعاقدين فى التعليم الإبتدائى والإعدادى والثانوى على التوالى [٥٥٪]، [٣٢٪]، [٢٤٪] من مجموع المعلمين

اليمنيين فى كل مرحلة على حدة طبق الاحصاء عام ١٩٨٧/٨٦ [١] . كما أتبع أسلوب التوظيف الرسمى الذى يمكن اعتبار المعلم بموجبه موظفا مؤقتا إذا لم تناسبه المنهه ودائما إذا ما طاب له البقاء فيها. وبهذا الأسلوب تم توظيف عدد لا بأس به تحت مسميات : الخبرة، والمعادلة، والشهادات غير التربوية : الإبتدائية، والإعدادية، والثانوية، والجامعية. وقد بلغت نسب هؤلاء فى التعليم الإبتدائى، والإعدادى، والثانوى على التوالى [٤٧٪]، [٤٪]، [٥٪] من مجموع المعلمين اليمنيين الدائمين فى كل مرحلة على حدة.

ويأتى استخدام المعلمين غير اليمنيين كأهم أسلوب للتوفير الطارىء للمعلم. ومع أن كثيرين من هؤلاء المعلمين المتقدمين من دول عربية شقيقة وأخرى صديقة مؤهلون ومحترفون لمهنة التعليم احترافا دائما، إلا أنهم يعتبرون طارئين على مهنة التعليم فى سياقها الاجتماعى - الثقافى من ناحية، وطارئين بحكم وجودهم المؤقت الذى ينتهى بمجرد انتهاء مدة إعارتهم أو تعاقدهم من ناحية أخرى. وتختلف جنسيات هؤلاء المعلمين المتقدمين وحجم جنسياتهم، إذ يأتى المصريون فى مركز الصدارة، يليهم السودانيون، فالسوريون، فالفلسطينيون، فالسعوديون، ثم الجنسيات الأخرى. وبهذا الأسلوب يغطى التعليم [٧٨٪] من احتياجاته من المعلمين بينما يغطى اليمنيون الباقى.

كما سبق القول، لم يكن توفير المعلم المحلى الدائم بالكف والمنااسبين موازيا للتوسع الكبير فى التعليم فى كافة مراحل وأنواعه، إلا أن هذه الحقيقة لا تعنى اقتصار الجهود المبذولة للتغلب على مشكلة المعلم المحلى : النقص فى العدد والتدنى فى الإعداد على تكتيك توفير معلم الضرورة بغية تسيير عملية التعليم، بل إن استراتيجية توفير المعلم المحلى الدائم قد و اكبت تكتيك توفير معلم الضرورة، وإن لم يحالفها التوفيق فيما تطمح إليه. وقد تمثلت هذه الاستراتيجية فى إيجاد مصادر متخصصة لإعداد

١ - جميع الإحصاءات فى هذا المدخل اعتمد فيها على كتاب الإحصاء التربوى لعام ٨٧/٨٦

المعلم ترجع بدايتها الى بداية التعليم الحديث عام ٦٤/٦٣ عندما انشئ المعهد الأولى [ثلاث سنوات بعد الإبتدائية] كأول مصدر لإعداد معلم التعليم الإبتدائي. وأثناء الاستمرار فى التوسع فى معاهد هذا المصدر أنشئ مصدر آخر لإعداد معلم التعليم الإبتدائي هو : معهد عام [ثلاث سنوات بعد الاعدادية] وجرى التوسع فى معاهده هو الآخر. وبعد سلسلة من إجراءات الإلغاء والإعادة لهذين المصدرين استقر الوضع منذ عام ٨٢/٨١ على أن يصبح المعهد الأولى معهدا ريفيا [خمس سنوات بعد الإبتدائية] ويظل المعهد العام من حيث مدته ومستواه [ثلاث سنوات بعد الإعدادية]. ومع بداية عام ٨٨/٨٧ أضيف إلى هذين المصدرين مصدران آخران فى إطار إعداد معلم التعليم الإبتدائي تحت اسم مشروع معلمات الريف، أو لهما : مركز أولى [سنتان بعد الإبتدائية]، والثانى : مركز عام [سنتان بعد الإعدادية]. هذا فى مجال إعداد معلم التعليم الإبتدائي، أما إعداد معلم التعليم الثانوى العام فقد اضطلعت به كلية التربية كمصدر وحيد منذ إنشائها عام ٧٤/٧٣، كما اضطلعت بإعداد معلم التعليم الثانوى التجارى فى شعبة التجارة [محاسبة وادارة اعمال] التى أُلغيت مؤخرا. وبقي إعداد معلم التعليم الفنى الصناعى والزراعى بدون مصدر متخصص لإعداده، ويجرى العمل الآن لإنشاء معهد تقنى عال كأول مصدر لإعداد معلم التعليم الفنى والمهنى [١]. وقد كان للمصادر التى سمحت لها مدة وجودها بإعداد والتخريج مثل : المعاهد وكلية التربية قدر من الإسهام فى توفير المعلم المحلى الدائم، حيث بلغت نسبة الذين استمروا فى مهنة التعليم بعد التخرج من هذه المصادر [٦٣٪] من مجموع المعلمين اليمنيين الدائمين.

وبالنظر فى هذا الاستعراض الخاطف للمجهودات المبذولة لتوفير المعلم المحلى الدائم يتبين أن هذه المجهودات قد تبنت فى استراتيجيتها تعدد مستويات مصادر إعداد المعلم طنا منها بأن هذا التعدد هو السبيل الأمثل إلى التغلب على مشكلة المعلم المحلى :

نقصا في العدد وتدنيا في الإعداد. وفي إطار هذه الاستراتيجية تغاقم التعدد - خارج نطاق كلية التربية مصدر إعداد معلم الثانوى - حتى صار لإعداد معلم التعليم الإبتدائى أربعة مصادر عاملة ومصدر مرتقب، وإعداد معلم التعليم الثانوى مصدر عامل ومصدر مرتقب بما يجعل المصادر العاملة خمسة والمرتقة مصدرين.

وفى ظل هذا التعدد فى مستويات مصادر إعداد المعلم يمكن ملاحظة جملة من المآخذ عليه والتي ينعكس أثرها السلبى على مهنة التعليم وعملية التعليم ذاتها. ومن المآخذ الناجمة عن تعدد مستويات مصادر إعداد المعلم أو المواكبة له الترتاب والثنائيات فى مصادر الإعداد بما أدت اليه من تمايزات وفروق فى المستوى العلمى والثقافى والتربوى بين المعلمين وما أدت اليه هذه التمايزات والفروق من تمايزات وفروق بين مستويات المعلمين المادية والإجتماعية. وتوضح هذه التمايزات والفروق لاعلى مستوى المراحل التعليمية كالتمايزات والفروق بين معلم التعليم الإبتدائى ومعلم التعليم الثانوى، ولا على مستوى الأنواع التعليمية كالتمايزات والفروق بين معلم التعليم العام ومعلم التعليم الفنى فحسب، بل تجاوزت ذلك الى تمايزات وفروق بين معلم التعليم الإبتدائى ومعلم التعليم الإبتدائى. وإذا كانت التمايزات والفروق بين معلم التعليم الإبتدائى ومعلم التعليم الثانوى تبحر عن سند لها فى اختلاف مستوى المرحلتين، ومن ثم تأخذ المرحلة الأعلى فى المستوى المعلم الأعلى فى المستوى، وإذا كانت التمايزات والفروق بين معلم التعليم العام والتعليم الفنى تبحر عن سند لها من طبيعة المعرفة فى التعليمين، ومن ثم يأخذ التعليم العام المعلم الأعلى فى المستوى، فإن التمايزات والفروق بين معلم التعليم الإبتدائى ومعلم التعليم الإبتدائى تتخذ منح أكثر إثارة للإستغراب، إذ أنه بالإضافة إلى التمايزات والفروق التى ترجع إلى مستوى الصفوف ترجع بعض التمايزات والفروق الى متغير درجة التحضر، أو متغير جنس هيئة التدريس كما يبدو من وجود معلم للإبتدائى فى الريف فى مقابل معلم للإبتدائى فى الحضر أعلى فى المستوى، ومعلمة للإبتدائى فى الريف أدنى فى المستوى من معلمة الإبتدائى فى الحضر. وفى سياق تدنى مستويات إعداد المعلم وبخاصة مستويات إعداد معلم التعليم الإبتدائى التى وجدت فى ظل تعدد مستويات مصادر إعداد المعلم يمكن ملاحظة ارتباط هذا التدنى فى المستوى بقلة النضج والخبرة بالحياة لدى كثير ممن يلتحقون بمصادر إعداد المعلم بعد الإبتدائية أو بعد الإعدادية عند

سن الثانية عشرة أو الخامسة عشرة، إذ أن الملتحق بمصادر الإعداد عند هذه الأعمار ضعيف القدرة على الحكم إذا ما كان ميله لمهنة التعليم حقيقياً أم لا، وضعيف القدرة على استيعاب المهنة بكل أبعادها نظراً للتغيرات الطارئة عليه أثناء مرحلة المراهقة الموازية لمرحلة الإعداد أو الموازية لجزء من سنوات العمل بالمهنة، علاوة على ما يشيع من انطباعات لدى العامة عن سهولة هذه المهنة ودونها. وإذا ما فهم التعدد على أنه في حد ذاته تشتيت للمجهودات وتناقض وتنافر للمسئوليات، فإن كل ما قيل من مأخذ على التعدد وغيرها تتأزر وتتشابك لينجم عنها فقدان مهنة التعليم لوحدها وتجانسها وتميزها ومعالمها بما يؤدي إلى دنو مكانتها وقلة الإقبال عليها. ولما لم تكن مهنة التعليم غاية في حد ذاتها، فلن أى سوء يلحق بها هو سوء على العملية التعليمية برمتها.

وإذا كانت استراتيجية توفير المعلم المحلي الدائم قد تبنت تعدد مستويات مصادر إعداد المعلم طناً منا بأن هذا التعدد هو السبيل الأمثل إلى التغلب على مشكلة المعلم المحلي : النقص في العدد والتدنى في الإعداد، فإن هذا الظن - وإن لم يتحقق بموجبه هذا التوفير - يظل - كما كان في الماضي - قادراً على أن يجعل من التعدد - في بلد نام كالجمهورية العربية اليمنية تشح فيه الموارد المادية والبشرية - أمراً مسوغاً إلى حد ما. غير أنه إزاء المأخذ الناجمة عن التعدد والمراكبة له، تهدي البدهة إلى توحيد مستوى مصادر إعداد المعلم بما يعنى التوحيد من ارتفاع بالمستويات العلمية والثقافية والتربوية والمادية والاجتماعية للمعلمين وإزالة الفروق والتمييزات بينهم في هذه المستويات وصولاً إلى تحقيق مهنة التعليم لوحدها وتجانسها وتميزها بما يؤدي إلى الإرتفاع بمكانتها، وزيادة الإقبال عليها كسبيل أمثل لتوفير المعلم، وإزالة المعاييب اللاحقة بها والمنسحب أثرها على العملية التعليمية برمتها، وهو ما يتمشى مع الاتجاهات التربوية الحديثة في تنظيم مصادر إعداد المعلم. وإذا كان شح الموارد المادية والبشرية من أهم ما يسوغ التعدد، فإن التحسن الملموس في الموارد المادية بعد البدء في استثمار الثروة النفطية والتوجه نحو التوسع في الزراعة، والتحسين في المواد البشرية بعدما يقرب من ربع قرن من التعليم يمكن أن يحسب للتوحيد في مقابل التعدد.

مشكلة البحث وحدوده

لما كان للتعدد ما يسوغه وللتوحيد ما يؤيده - من حيث المبدأ - فإنه لابد من الإختيار بينهما. بيد أنه لا يمكن لدى الخيرة أن يختار بين التعدد والتوحيد بدون استنباط محدداتهما تمهيدا وترشييدا للإختيار بينهما. ولن يتأتى لدى الخيرة أن يستنبط محددات التعدد والتوحيد بدون أن يتوفر على معطيات الواقع فى الجمهورية العربية اليمنية من ناحية، والاتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر اعداد المعلم من ناحية أخرى كخلفية بالغة الأهمية لمثل هذا الإختيار. وبناء على هذا كانت مشكلة البحث هى محاولة الوصول إلى اقتراح خيار أنسب لمصادر إعداد معلم التعليم العام والفنى بين التعدد والتوحيد فى ضوء معطيات فى الجمهورية العربية اليمنية والاتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر إعداد المعلم. ويمكن صياغة مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى :

✳ ما الخيار الأنسب لمصادر إعداد معلم التعليم العام والفنى بين تعدد وتوحيد المستوى فى ضوء معطيات الواقع فى الجمهورية العربية اليمنية والاتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر اعداد المعلم ؟

والاجابة عن هذا السؤال يمكن تجزئته فى الاسئلة التالية :

- ١ - ما معطيات الواقع فى الجمهورية العربية اليمنية ؟
- ٢ - ما الاتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر إعداد المعلم ؟
- ٣ - ما محددات تعدد وتوحيد مستوى مصادر إعداد المعلم فى الجمهورية العربية اليمنية ؟
- ٤ - ما الخيار الأنسب لمصادر إعداد المعلم فى الجمهورية العربية اليمنية بين تعدد وتوحيد المستوى ؟

اهداف البحث

- ١ - دراسة معطيات الواقع الوثيقة الصلة بالتربية والتعليم ومصادر إعداد المعلم في الجمهورية العربية اليمنية.
- ٢ - دراسة الإتجاهات التربوية الحديثة في تنظيم مصادر إعداد المعلم.
- ٣ - التعرف على محددات تعدد وتوحيد مستوى مصادر إعداد المعلم في الجمهورية العربية اليمنية.
- ٤ - اقتراح خيار أنسب لمصادر إعداد المعلم في الجمهورية العربية اليمنية بين تعدد وتوحيد المستوى.

منطلقات البحث وموجهاته

- انطلق البحث من المبادئ الأربعة التالية التي تمثل أيضا موجهات له. وهذه المبادئ الأربعة مشتقة من نتائج ومقترحات وتوصيات الدراسات والمؤتمرات العلمية الخاصة بإعداد المعلم.
- ١ - توحيد مستوى مصادر إعداد المعلم في المستوى الجامعي لكافة معلمى مراحل وأنواع ومواد التعليم العام والفنى تابع من خصوصيات جوهرية فى الارتفاع بمهنة التعليم وتطوير العملية التعليمية.
 - ٢ - تعدد مستويات مصادر إعداد المعلم على أساس من المرحلة والنوع أو المادة فى التعليم العام والفنى سائد بفعل عوامل عرضية غير جوهرية متمثلة فى النقص فى المعلم المحلى فى أى بلد من البلدان النامية.
 - ٣ - ليس بالإمكان عزل أى من تعدد أو توحيد مستوى مصادر إعداد المعلم عن معطيات الواقع على المستوى المحلى والإتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر إعداد المعلم.
 - ٤ - تحتم مؤيدات توحيد مسوغات تعدد مستويات مصادر إعداد المعلم وارتباط كل منها بمعطيات الواقع على المستوى المحلى والإتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر إعداد المعلم اقتراح خيار أنسب لمصادر إعداد المعلم فى الجمهورية العربية اليمنية.

منهج البحث

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي^١ الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً^[١]. وقد أفاد هذا البحث من الدراسات السابقة في استخدام هذا المنهج بعامته.

بيد أنه لما كان نسق أو رؤية البحث الكلية - في ضوء أهداف البحث ومنطلقاته وموجهاته - لنظام إعداد المعلم في علاقته بنظام التعليم ثم رؤيتهما معاً في علاقتهما بمعطيات الواقع وفي سياق الإتجاهات التربوية الحديثة - في تنظيم مصادر إعداد المعلم، فقد تحتم أن تتلاءم هذه الرؤية أو النسق المتكامل مع المنهج تأسيساً على أن "كل منهج يصدر عن رؤية : إما صراحة أو ضمناً. والوعى بأبعاد الرؤية شرط لاستعمال المنهج استعمالاً مثمراً... الرؤية توطن المنهج، تحدد له أفقه وأبعاده، والمنهج يغني الرؤية ويصححها"^[٢]

وهنا كان من الضروري الاختلاف - في إطار المنهج الوصفي - عن الدراسات السابقة باستخدام هذا البحث لمنحى :

١ - عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، (الطبعة التاسعة، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥)، ص ٢١٣

٢ - محمد عابد الجابري، نحن والتراث : قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، (الطبعة الثالثة، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٧.

"إذ يطبق... على إحدى الظواهر المجتمعية كالتربية فهو تعتبر نظاما يتميز بالتفاعل والتكامل بين أجزائه ويعنى تفهم ما بينها من علاقات متبادلة وقد يتجاوز ذلك إلى تفاعل هذا النظام مع أنظمة أخرى فى مستواه وتكامله معها وإلى تفاعلها جميعها مع نظام أشمل ينتظمها يمكن أن يوصف أنه "النظام الأم" [١].

وهذا المنحى أو الأسلوب هو أسلوب تحليل النظم الذى استخدمه هذا البحث بالمفهوم الذى عبر عنه كومبز من أنه "فى التعليم لا يستلزم القياس والتعبير الرياضى لكل ما تتضمنه العملية التعليمية من مكونات وأشياء، وإنما تشبه هذه الطريقة فى عملها ما تفعله عدسة للتصوير واسعة المدى" [٢].

وبما أن منحى تحليل النظم منحى كليا لا قيمة للعناصر فيه إلا فى إطار الكل [٣]، فإنه لا يمكن استخدامه دونما تحليل وتركيب باعتبار :

"ان التحليل أسلوب فى دراسة الموضوعات يسمح بفرز أجزاء الكل ودراستها على حدة... وبما أن الموضوع المعقد المتطور لا يرد إلى مجموع أجزائه، فإن استعادته... بكل غنى رابطة تتطلب استعمال طريقة أخرى هى التركيب... وهنا ينبغى الأخذ فى الحسبان أن التحليل والتركيب ليسامر حلتين من مراحل المعرفة مستقلتين ومعزولتين إحداها عن الأخرى ، ففى كل درجة منهما تتمان معا، فى وحدة عضوية، فيعكسان ارتباط الكل والجزء، ولا يمكن لتطبيقهما أن يكون مثيرا إذا استخدمتا أحدهما بدون الآخر" [٤].

- ١ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجيات تطوير التربية العربية: التقرير المجلد (القاهرة، أكتوبر ١٩٧٧)، ص ٣٣٨.
- ٢ - فار كومبز، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ١٦.
- ٣ - عبد الله عبد الدائم، الثورة العلمية والتكنولوجية فى التربية العربية، (الطبعة الثانية: بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ص ٢٣٣ - ٢٣٦.
- ٤ - دار التقدم، المعجم الفلسفى المختصر، ترجمة توفيق سلوم، موسكو، ١٩٨٦.

خطوات البحث وهيكله

اتبع البحث - فى ضوء تساؤلاته واهدافه ومنطلقاته وموجهاته ورؤيته والدراسات السابقة - الخطوات الاساسية التالية التى هى ايضا هيكل البحث

١ - مقدمة : الإطار العام للبحث، وقد تناول مدخلا إلى مشكلة البحث، ومشكلة البحث وحدوده، وأهدافه، ومنطلقاته وموجهاته، ثم منهجه وخطواته.

٢ - الفصل الأول : الدراسات السابقة، وقد تناول الدراسات السابقة بالتحليل وكشف عما بها جهود تفيد البحث الحالى وتوجه مساره.

٣ - الفصل الثانى : معطيات الواقع فى الجمهورية العربية اليمنية، وقد تناول معطيات الواقع الديمغرافى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى فى علاقتها بالتربية والتعليم ومصادر إعداد المعلم.

٤ - الفصل الثالث : الإتجاهات التربوية الحديثة فى تنظيم مصادر إعداد المعلم، وقد تناول باختصار قضية التعدد والتوحيد فى مهنة التعليم قديما وحديثا، والدواعى المعاصرة لإعداد المعلم، والاتجاهات التربوية الحديثة نحو توحيد مستوى مصادر إعداد المعلم والوضع العالمى الراهن لمصادر إعداد المعلم بين تعدد وتوحيد المستوى.

٥ - الفصل الرابع : محددات تعدد وتوحيد مستوى مصادر المعلم فى الجمهورية العربية اليمنية، وتضمن صيغ التعدد ومسوغاتها والمآخذ

والتحفظات عليها، وميغ التوحيد وموجباتها ومعوقاتها
والتحفظات عليها.

٦ - خاتمة : وتضمنت تلخيصا وتركيزا للبحث وصولا إلى نتيجته ومقترحه ف
ي الخيار الأنسب لمصادر إعداد المعلم في الجمهورية العربية
اليمنية بين تعدد وتوحيد المستوى.